المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 13 -- العدد 01 -- جويلية 2021 ص 55 - 80

السياسة الاجتماعية الفرنسية اتجاه الجزائريين ما بين 1954-1962

The Social Policy Towards the Algerians, between 1954-1962

طالبة دكتوراه . يوسفي زهرة Doctorante. Yousfi Zohra zohrayousfi82@gmail.com	تخصص التاريخ الحديث والمعاصر	كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس- الجزائر

DOI :

الإرسال: 2020/03/29 **القبول**: 2021/06/07 **النشر**: 2021/07/04

ملخص

انتهجت السلطات الاستعمارية سياسة اجتماعية مدروسة اتجاه الجزائريين خلال الثورة التحريرية (1954-1962م) بهدف إبعادهم عنها، ولكن دون المساس بمصالحها.

-**أولا: الوضع الديموغرافي:** تزايد عدد الجزائريين حسب المصادر الفرنسية، حيث قدّر عددهم سنة 1954 بـ 1.624 مليون نسمة، أما سنة 1960 قدّر بـ 2.471,1 مليون نسمة؛ وإجمالا فاق عددهم عشرو ملايين نسمة.

-**ثانيا: المشاكل الاجتماعية**: عانى الجزائريون من عدّة مشاكل اجتماعية، أثرّت على مستواه المعيشي الذي تدّنى كثيرا بسبب الظلم الاستعماري؛ ويدّل على ذلك استفحال البطالة وقلّة فرص العمل وانخفاض الأجور، ونوع السكن وحتى سوء التغذية... وإنتشار الآفات الاجتماعية.

-**ثالثا: الخدمات الاجتماعية للجزائريين:** إرتكزت على توفير الحماية الاجتماعية لبعض العمال، أما الخدمات الصحيّة فقد سبقتها إجراءات لا صحيّة، بسبب الدمار العسكري، وإقامة المحتشدات؛ أمّا العلاج الطبيّ كان رمزيّا فلا يوجد سوى 1.851 طبيبا و660 مولدّة و661 صيدليّا و162 طبيب أسنان بالنسبة لهم.

كلمات مفتاحية: الحماية الاجتماعية؛ الأوبئة والأمراض؛ المساعدة الطبيّة؛ العمل والأجر؛ البطالة.

Abstract

The French authorities pursued a well-thought-out social security towards the Algerians, especially during the 1954-1962 liberation revolution, with the aim of keeping them away from it, but without its interests.

I. Demography: The number of Algerians increased, according to French sources, as in 1954 their number was estimated at 1.624 million people. As for the year 1960, it was estimated 2.471,1 million people.

II. Social problems: The Algerians suffered from several social problems, that were reflected in his standard of living, which diminished due to colonial injustice, as

unemployment increased job opportunities decreased, wages declined, and tin neighborhoods and shanties become the only refuge social pests and malnutrition…
III. Colonial health services: It was limited for the Algerian patients, whose number exceeded ten million people, but there are only 1.851 doctors, 660 birth attendants, 661 pharmacists and 162 dentists.
Keywords: Social protection ; Epidemics and diseases ; Medical assistance ; Work and pay ; The unemployment.

مقدمة

تبدأ السياسة الفرنسية في المجال الاجتماعي اتجاه الجزائريين من «العنصرية الطبقية»، إذا اعتبرنا أن العنصرية هي تعريف لمجموعة بشرية ما بصفة سلبية، مخيفة ووراثية تأذن بتسجيلها في أسفل السلم البشري فلا يمكن لنا الاتفاق على أننا أمام «عنصرية طبقية»، حيث تظهر هذه السياسة في العديد من الإجراءات الإدارية والإصلاحات الاجتماعية المقترحة مع وقف التنفيذ أو المنفذة بتحفظ وحذر لصالح الجزائريين.

كما يوجد تمييز آخر بين الجزائريين أنفسهم حيث تقسم الإدارة الاستعمارية الى جزائريين موالين لفرنسا وجزائريين مناوئين لها. ولعلّ الحديث عن الأهداف القريبة لمشروع قسنطينة 1958 يعطينا لمحة عن السياسة الاجتماعية التي طبقتها السلطات الاستعمارية اتجاه المجتمع الجزائري باعتباره «الهدف المقصود بالإبعاد والاستغلال».

وقد ترتب عن ذلك تغيير جذري في أساليب الحياة ومتطلبات المعيشة فظهرت حاجات استهلاكية هي أقرب إلى طريقة الحياة الغربية منها إلى النمط المعيشي المتوارث في البيئة الجزائرية، وهذا ما أحدث عدم التوازن في تلبية مطالب المعيشة، وأدى في نفس الوقت إلى اختلال في العلاقة بين الريف والمدينة. وزاد من شقاء وحرمان وعناء سكان المحتشدات وأبقى نسبة كبيرة من الفلاحين في حالة مزرية من الفقر والمجاعة، مما جعل المدن الصغيرة منها والكبيرة تتحول بفعل هذه الشروط إلى نقاط جذب لأعداد متزايدة من الجزائريين لتوفرها على فرص أفضل للحصول على العمل والسكن والخدمات، وهذا ما أدّى في هذه البيئات الحضرية إلى ارتفاع مستوى المعيشة، وظهور عادات استهلاكية معتمدة على المواد المستوردة من فرنسا خاصة، ممّا سوف تترتب عليه نتائج سلبية في المستقبل؟!

انتهجت الإدارة (الاستعمارية) سياسة مدروسة بمعنى الكلمة اتجاه الخدمات الاجتماعية المقدمة من طرفها للشعب الجزائري. وراعت في ذلك عدة نقاط رئيسية:

- **أولها**: ألا تكون هذه الخدمات كافية بالقدر الذي ينعكس إيجابيا على مستوى حياة الجزائريين.
- **ثانيا**: ألا تكون بالمستوى المطلوب واللائق، باعتبار أن الجزائريين مجرّد أهالي لا يستحقون الرعاية.
- **ثالثا**: ألا تضر بالمعمرين الأوربيين واليهود الذين لا يحبذون هذا الأمر أساسا.
- **رابعا**: أن تكون انعكاساتها إيجابية على الإدارة الاستعمارية، أي أن تضمن الولاء للأمة الفرنسية أو أن تساعد على ترسيخ اركان الاحتلال الفرنسي، أو أن تأخذ مقابل هذه الخدمات معلومات تخص أسرار الثورة التحريرية الجزائرية.

اعتمادا على ما سبق نجد أنفسنا أمام العديد من التساؤلات التي تحتاج إلى أجوبة صادقة ومنطقيّة تدّل حقا على حقيقة موضوعية لا مجال للشك فيها خلال الثورة التحريرية 1954-1962، ولذلك فإن الإشكالية المحورية هي: كيف وظّفت السلطة الاستعمارية الفرنسية أساسيات الحياة الاجتماعية الكريمة لصالحها وضد الشعب الجزائري؟ فنجدها تتسبب في تفقير الجزائريين وإمراضهم وتشريدهم وتهميشهم من جهة، ثم تعود لتعلن عن إصلاحات اجتماعية قوامها بعض الخدمات الصحية وبعض القوانين الاجتماعية وبعض السكنات لكسب الولاء والرأي العام العالمي؟

أولا: الوضع الديموغرافي

1.الولادات

في عام 1954م كان نحو 50% منهم دون «سن العشرين» وهي ظاهرة تشير الى وجود مشكلة تعليمية حادة، وكان نحو 5% من الجزائريين «فوق الستين، أما 45%، الباقية بين «العشرين والستين».

وعليه فإنه إبتداءا من سنوات 1930م، فإن النمو الديمغرافي عند الأهالي بدأ يلاحظ كتهديد؟! للوجود الفرنسي خاصة والأوربي عامة. وفيما بعد أصبح يشكل تهديدا لفرنسا نفسها.

إن مقارنة بسيطة بين إحصاء السكان لسنة 1954م وإحصاء السكان لسنة 1960م يجعلنا نستنتج الكثير من الأمور التي كانت تطرح عدّة تساؤلات، حيث أن نفس

المصادر الخاصة بإحصاء عدد سكان الجزائر بما في ذلك سكان المدن وسكان الأرياف، والمسلمين والغير المسلمين تعطينا أحيانا معلومات مبهمة؟!

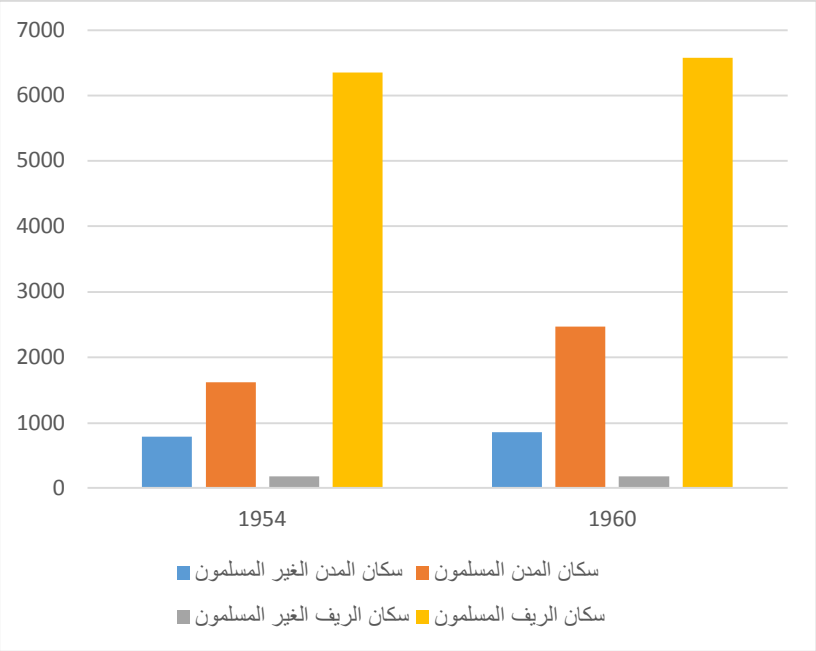

الشكل رقم (1): سكان البلديات في المناطق الحضرية والريفية لسنتي 1954-1960م
المصدر: من إعداد الباحثة، ينظر: Annuaire statistique de l'Algérie 1961,service de statistique générale, Alger, 1961, p 24

إن هذه الأرقام خاصة بشمال الجزائر فقط دون إحصاء سكان الصحراء.

كما يمكننا ملاحظة الزيادة في عدد السكان المسلمين سنة 1960م (2.471.1 مليون نسمة) مقارنة بعددهم في سنة 1954م (1.624 مليون نسمة). غير أننا نتساءل مرّة أخرى هل هذه الأرقام صحيحة فعلا؟ هل تزايد عدد الجزائريين رغم المعاناة والتقتيل وقلة المعيشة؟ بالمقابل قدر عدد السكان في الصحراء بتاريخ 31 أكتوبر 1954م حوالي 490 ألف ساكن.

2.الوفيات: حسب جريدة المجاهد، تم إحصاء 900 طفل في قرية بمنطقة «الصومام» حيث يموت طفل واحد كلّ يوم، وفي قرية الونشريس والتي يسكنها 1000 شخص، من بينهم 600 طفل، حيث لاحظ ضابط الشؤون الأهلية أنها الحالة الثالثة في ظرف أربعة أيام.

وفي محتشد آخر يسكنه 5200 شخص، مات منهم 250 شخص في شهر واحد؟ حيث 30% من هؤلاء أصيبوا «بمرض صدري». وفي مزرعة «ميشال» قدرت نسبة الوفيات لدى الأطفال بـ 50% للأقل سنة 1958م، من 15% إلى 30%. (El Moudjahid, 1959)

بينما لوحظ انخفاض كبير في عدد شهادات الأحوال المدنية المسجلة في أعوام 1956 و1957 ويعود ذلك إلى عدم كفاية التصريحات في المناطق المضطربة والغير مستقرة، بسبب الأحداث الجارية آنذاك ألا وهي حرب التحرير 1954- 1962. (Annuaire statistique de l'Algérie, 1961)

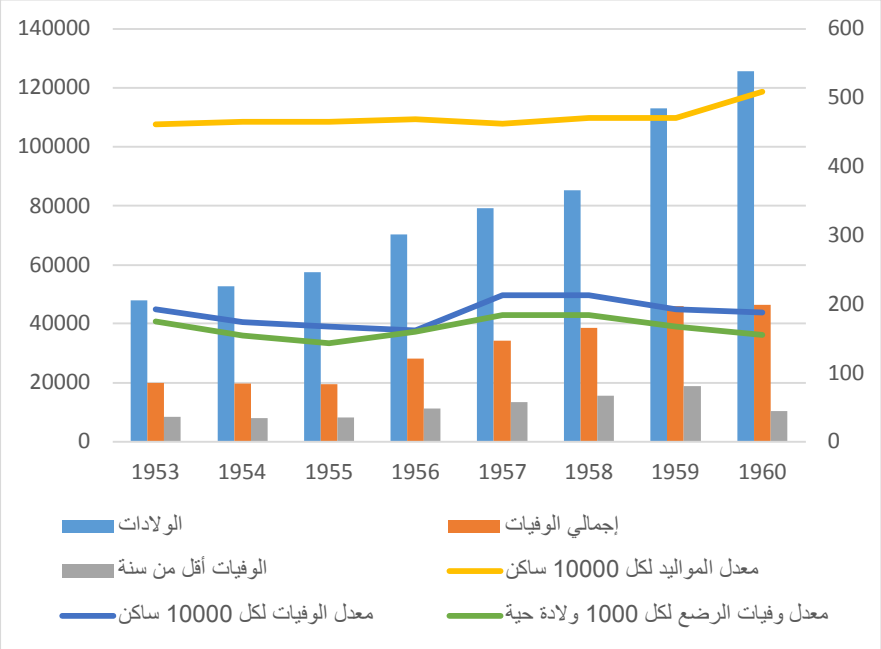

الشكل رقم (2): معدلات المواليد والوفيات السنوية لجميع البلديات الحضرية
المصدر: من إعداد الباحثة، ينظر: Annuaire statistique de l'Algérie 1961,service de statistique générale, Alger, 1961, p 38

-ثانيا: المشاكل الاجتماعية

1.تدني المستوى المعيشي: لقد كان «**الفقر**» الضارب أطنابه اليد الكبرى في تحريك الثورة الجزائرية ففرنسا التي نهبت خيرات الجزائر ورصدتها لمصالحها العدوانية حرمت الشعب الجزائري من خيرات بلاده، **ويعلم الجميع أن** الجزائر غنية ذات خير فائض،

لقد زارها أحد الخبراء الفرنسيين في «**شؤون الزراعة**» عام **1953**م و صرّح قائلا: «**الجزائر بوسعها إعالة أربعين مليون نسمة، فكيف ينتشر الفقر إذن وتسود البطالة أنحاء البلاد**؟! ». (الخطيب، 1958)

يعتبر المستوى المعيشي للجزائريين «مرآة عاكسة» لمختلف المخططات الاستعمارية وفي الدرجة الأولى السياسة الاقتصادية التي خلفت وراءها مجتمعا طبقيا في المحيط المدني (Stora, 1996) في المدن الساحلية حيث الموانئ مثلا الجزائر، عنابة وهران تجمع فيها أكثر من 13 % من المجتمع في القسم الشمالي من الجزائر سنة 1954 حيث نقطة الإتصال مع بلدان ما وراء البحر.

إن هذه المدن تجمع الأشخاص والمؤسسات التجارية والتي تمثل إحدى العلاقات الحيوية في الأنشطة الاقتصادية.

بينما نجد داخل الولايات الأسواق الفلاحية مثلا: قسنطينة، سيدي بلعباس، سطيف، معسكر، وقد شهد تطورها تذبذبا وتقلبا في الأسعار.

كما نجد مناطق التبادل التجاري تشكل أهم نقاط الإتصال بين نواحي القطر الجزائري في منطقة التل نظرا لكونها منتجة للحبوب والفواكه، كما تمثل منطقة السهوب مراعي خاصة للمواشي مثل تيارت، سعيدة، كما نجد مدن أخرى خصصت لأغراض عسكرية استراتيجية كمناطق الجنوب حيث البترول والغاز الطبيعي.

وهناك مناطق تركت على الهامش منذ بداية الاحتلال الفرنسي لتكتشف من جديد من أجل مهمة جديدة مثل الشلف، مليانة، المدية، سور الغزلان...

لقد عملت الإدارة الاستعمارية على وضع نظام خاص (نصف حضري ونصف ريفي) حسب رغبتهم، ذلك أن التطور الحضري والمدني يستمد أصوله من تدمير الحياة الريفية للجزائريين، وتكوين مجتمع طبقي تضيع فيه القيم الأخلاقية والإنسانية عن طريق تفكيك البنية الاجتماعية. (عدي، 1983)

حيث توضح جميع الدراسات أن الجزائريين عانوا من تدني مستواهم المعيشي من خلال:

أ.البطالة: بسبب السياسة الاستعمارية الهادفة إلى تفقير الشعب الجزائري اضطر أغلبهم إلى الانتقال إلى المدن، حيث أصبح عام 1954م، تعيش نسبة 18% بالمدن، والكثير منهم كان يقيم ببيوت قصديرية أو في أكواخ، وقد عبر البعض منهم البحر

المتوسط إلى فرنسا يعثر على العمل والمأوى، حيث بلغ عددهم نحو 400 ألف عام 1955م بفرنسا. (غيليسي، 1960)

لقد كان «البون» شائعا والهوة عميقة، بل كانت تزداد عمقا على المستوى الاقتصادي بين الأوربيين والجزائريين، على الرغم من أن إحصاءات عام 1954 الرسمية قد أشارت إلى أن عدد السكان قد بلغ 9.528.000، منهم 8.486.000 من الجزائريين و1.042.000 من الأوربيين، ولكن المفهوم أن عدد السكان الجزائريين قد خفض في هذا الإحصاء لأسباب سياسية. (غيليسي، 1960)

إن البطالة في الجزائر، تتميّز قبل كلّ شيء بما يلي:

1) بدوامها: حيث جاء في تقرير للسيّد «دو لافينيات»، «الاقتصاد الجزائري حتى لوكان يعبر فترة مواتية، لا يستطيع في بنيته الحالية أن يستوعب الفائض من السكان النشطين الذين يحملهم إلى سوق العمل النمو الدائم للولادات بصفة منتظمة»

2) بتميزها: وهذا ما يجعلها أكثر تعقيدا من البطالة العادية، الجزائر تعرف بالفعل ما يسمى بالبطالة المقنعة إذ يستحيل على العمال استعمال قوّة عملهم في ظروف إنتاجية وفي إنتظام «عاديين»، اللاشغل، حيث أن العمال المتمكنون ولا يجدون أي عمل. يعني ذلك 3 ملايين شاب، ويتفرقهم، فهم يبلغون نسبا كارثية في الوسط الريفي، حيث أن السياسة التميزية، تسمح للسكان الأوروبيين بتجنب ذلك بصفة كاملة.

ليس من السهل أن تعد البطالين الجزائريين سواءً كانت الأوساط رسمية: أولا قد نتوصل إلى استخراج أعداد تتراوح بين 250 ألف، ومليون، ومليون ونصف. فنقص الضبط لا ينبغي أن يفاجئ لأن الإحصاءات لا يمكن أن تكون إلا ناقصة. (Colette & Jeanson, 1983)

وعلى كلّ حال فإن الوضعية تتأزم من سنة لأخرى إذا ما حكمنا على الإعتمادات المخصصة لبرنامج الأشغال الموجهة لإستيعاب البطالة بملايين الفرنكات كما يلي:

1950-1951 100

1951-1952 172

1952-1953 250

1953-1954 400

1954-1955 .... 800 مليون فرنك

ولكن وكما يلاحظ السيد «دو لافينيات»، أن نتوقع بكيفية مضبوطة استعمال هذه الاعتمادات وذلك حسب قوله: «حتى لا تستعمل البلديات هذا الاعتماد للقيام بأعمال هي موكلة لها بصفة عادية». (Colette & Jeanson, 1983)

ما كان يصدم الملاحظ هو النسبة العالية للرجال الذين لا حرفة لهم ولا عمل، وعدد العاطلين عن العمل، أي الرجال والنساء الذين كانوا قد قاموا بأعمال مختلفة مقابل أجر، ولا تحتفظ إحصائيات سنة 1954 إلا بعدد 133.000 عاطل عن العمل من أصل 584.000 شخص عامل ممارس لمهنة غير فلاحية، أي ما يقارب نسبة 23%، (آجيرون، 2008) ولكن إذا احتسبنا عدد العاطلين فقط ضمن 450.000 شخص بلغوا سن العمل في القطاع الحضري الذي يدفع أجورا سنجده قد بلغ 130.000 عاطل، أي بنسبة تتجاوز 28%.

كان عدد العاطلين عن العمل وغير العاملين يزداد باستمرار بفعل نزوح سكان الأرياف نحو المدن وتكدسهم على حوافها فيما يعرف «بالأحياء القصديرية»، وتفسر هذه البطالة الدائمة التي يزيدها حدّة عدم وجود عمل للشباب أو الريفيين النازحين حديثا عمق واتساع طبقة ما تحت البروليتاريا في المجتمع الحضري إننا نجد في مقابل 72.000 عامل مختص، وعامل غير مهني، عدد 146.000 عامل حضري عادي وما يعادلهم تقريبا من العاطلين.

وعلى الرغم من أهمية الخدمة في البُيوت وخصوصا لدى الإناث (20.000 عاملة تنظيف، و3.200 خادمة)، فإننا نرى عدد العائلات التي لم يكن لها أي دخل منتظم وتعتمد في سدّ رمقها على أعمال (فترات عمل) ظرفية كالبيع على الأرصفة أو حراسة مؤقتة أو فترة مداومة قصيرة، ولقد مكن تحقيق إستبياني في اليوم الذي أجري فيه، من توضيح ما مفاده أن 84.5% من العائلات التي يكون أربابها بطالين أو من غير عمل لم يكن لهم أي مصدر دخل في المدن المتوسطة، وتبلغ النسبة نفسها 65.2% في المدن الكبرى.

ب.قلّة فرص العمل: كان عدد المؤسسات الجزائرية العصرية، ذات النفاذ إلى السوق قد انحصرت في 50.000، وكانت في تناقص مستمر يمكن مقارنة أوضاعها بأوضاع قرابة 70.000 تاجر، و30.000 حرفي جزائري. كانوا يمثلون «رأس الجسر» في السياسة الإصلاحية الفرنسية التي لم تعترف بأهمية هذه المجموعة إلى في وقت متأخر

جدا، حيث كان قرابة 500 ألف عامل موسمي، وقرابة 100.000 عامل فلاحي دائم يتقاضون أجورا متدنية، مما حال دون حدوث فوارق اجتماعية بين العمال الفلاحيين والفلاحين الجزائريين.

لقد تجلت الأزمة الاقتصادية الجزائرية بوضوح أكبر في وجود قرابة مليون عامل عاطل عن العمل ووجود العمال الموسميين. لكن لم يتم إحصاء سوى 130 ألف منهم، ممن يمكن إسعافه في سنة 1954 (هارتموت، 2005) (هارتموت، 2005)، ولوحظ مصدر خبير بالحياة الاقتصادية والبطالة والتعليم عيشة الثورة بأن 11% فقط من اليد العاملة للسكان المسلمين، بينما 42% للكولون في كلّ الأعمال ذات الصلة بالصناعة، ثم إن 92% من الأنشطة الصناعية والتجارية كانت في ايدي الأوربيين.

أما في ميدان التوظيف هناك 19% فقط من الموظفين في القطاعات الاقتصادية المؤممة كانوا مسلمين (سعد الله، 2007)، وفي احصائيات أخرى قدر عدد الغير الأجراء بـ 73.3% المصّرح بهم أو المسجلين للحصول على عمل في مدة 12 شهراً وهناك 79.5% من العاملين أقل من 14 شهراً، وعلى النقيض 16.2% ممن لم يحصلوا على عمل، ومنها 2.3% من الغير أجراء.

الملاحظ أن هذه النسب هي شاملة تقصد الجزائريين والأوروبيين أو نستطيع الحكم بأن الغير أجراء هم الجزائريين والأجراء هم الأوربيين وبعض الجزائريين. (Bourdieu, 1963)

مع العلم أن 98% من المهتمين بالعمل لا يحملون أي شهادة للتعليم التقني، وبأن أكثر شيء لاقت للإنتباه هو النسب 87% و98% مما يدل على التباعد الكبير بين التعليم التقني العالي والتعليم العام وهنا تظهر الصناعة التي تستحوذ على الأشخاص وأما الأشخاص الذين تحصلوا على مؤهل معين فهم قليلون جدا، ومن بين 1.959 جزائري تم استجوابهم من أجل العمل، هناك (80) شخص يعملون في المعادن و(360) في البناء (TP)، مواد البناء، الزجاج، السيراميك، المنسوجات، الجلود، الدباغة، صنع القماش، التلبيس، صناعات أخرى (62)، النقل (122)، أعمال حرّة 439. (Bourdieu, 1963)

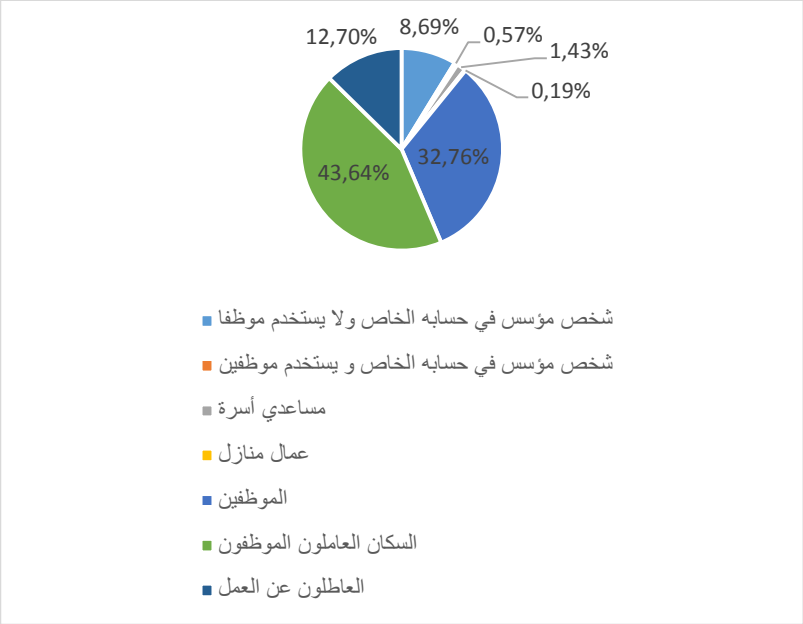

الشكل رقم (3): السكان المسلمون النشطون في القطاعات غير الزراعية حسب الحالة
المصدر: من إعداد الباحثة، ينظر: EM-1/44, Perspectives économiques et aménagement des voies de communication du Sahara 1956-1960, Volume III, Population Active, service de la statistique générale, Alger, 1954, p 13

في عام 1960 تم توظيف 1.585.00 مسلم، و281.000 شخص عاطل عن العمل في الواقع، هذه الأرقام مشكوك فيها؟ من ناحية أخرى يتم احتساب الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 14 عاما ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بنشاط عن العمل في الواقع، لا تشمل هذه الفئة الشباب الذين يبحثون عن عمل دون أن يكونوا قد شغلوا وظيفة من قبل. (Denic, 1975)

لذلك من المناسب، كتقدير تقريبي أوّل، الاحتفاظ فقط بالوظائف «الآمنة»، أي جميع الوظائف باستثناء تلك الموجودة في التجارة والزراعة، هذا يمثل 901.000 شخص.

بالإضافة إلى ذلك، هناك عاملون في القطاع الزراعي 1.294.000 عامل. وفي القطاع التجاري 287.000 عامل، في الزراعة يقدر عموما أن العمالة ناقصة حوالي 50%، والتي تعطي حوالي 750.000 عامل فعال في التجارة، والعمالة ناقصة بحوالي

10% أو 260.000 عامل فعّال أي حقيقي نحصل عليها وبالتالي فإن 1.811.000 عامل، إذا قمنا بإنقاص 370.000 عامل أجنبي، فإننا نحصل على حوالي 1.450.000 عامل جزائري. مع اختلاف بسيط حول الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و65 سنة من العمالة الناقصة، أو ما يقرب من (1/3) أي ثلث السكان الذكور البالغين. (Denic, 1975)

ج. انخفاض الأجور: في سنة 1954 كانت هناك زيادة في الوظائف المتوفرة للسكان الجزائريين: 255 ألف وظيفة! إلا أن عيّنة من مؤسسات كبيرة وفروع نشاط، قد كشفت بأن عدد الوظائف قد تراجع فيها من 54.000 سنة 1949 إلى 39.000 سنة 1954، كان على الجزائريين الاقتناع بالوظائف الأبسط والأقل أجرا، وقد ظلت نسبة العمال الجزائريين المختصين تمثل 35% فقط. من بين 6.800 رئيس فرقة عمال، يوجد من بينهم 800 جزائري فقط وذلك في المؤسسات التي لم تكن تشغل عمالا أوروبيين.
إن مقارنة الأجور الساعية في الصناعة والتجارة هي كالتالي منذ أفريل 1955:

فرنسا	الجزائر
	المنطقة الأولى: 95.5
منطقة تنزيل السعر 0 ... 126	
	المنطقة 2: 87.5
منطقة تنزيل السعر 12% ... 110.9	
	المنطقة 3: 97.5

حسب تقاطعات تم القيام بها من إحصاءات نشرها صندوق المنح العائلية في 1953، فإن معدّل الراتب الشهري كان 15.152 فرنك لـ 393.151 من الأجراء، وفيما يتعلق بمقارنة الأجور اليومية في الفلاحة فإنها كالتالي:

فرنسا منذ 2 أفريل 1955	الجزائر منذ 18 أفريل 1955
المنطقة الأولى: 1.107,45 المنطقة الأضعف 890.10 لـ 9 ساعات من العمل اليومي	المنطقة الأولى: ... 427 المنطقة 2: 390
	المنطقة 3: 340
الإمتيازات العينية تقتطع بالنسبة لمبلغ لا يتجاوز 280 فرنك في المنطقة الأقوى	(إمتيازات عينية لا تقتطع)

الجدول رقم (1): مقارنة الأجور اليومية في الفلاحة

المصدر: Colette et Francis Johanson, L'Algérie hors la loi, Edition ENAG, Alger, 1983, p 194

إن بعض النقاط ينبغي أن نوضح هنا أن النسبة الضعيفة من العمال الدائمين 170 ألف في سنة 1953، عدم إستقرار العمال الموسميين الذين يصعب تقدير عدد أيام عملهم التي يحصلون عليها خلال سنة، وأخيراً واقع أن الأجور الشرعية لا يتم إحترامها: «إن عرض اليد العاملة يفوق بكثير الطلب، وهذا يحدث سوقا سوداء للشغل ولكي يجد عمّال الفلاحة عملا أو أجراً فإنهم يقبلون بالأجور التي تقترح عليهم. ومن ناحية أخرى فإن مصلحة مراقبة القوانين الاجتماعية في الفلاحة، مشكلة من مراقب سام وثلاث مراقبين رئيسيين وتسع مراقبين أو مراقبين متمرنين، وهذا العدد غير كافٍ ليسمح بفرض إحترام التشريع المعمول به» (Colette & Jeanson, 1983). وهكذا في المتيجة أثناء جني العنب 1955، كان الأجر في كثير من الحالات 1500 فرنك مقابل 10 أيام عمل بـ 12 ساعة عمل في اليوم منذ أسابيع.

بداية من 13 جوان 1958 قسط إستثنائي وموحد من 150 فرنك في اليوم الواحد مخصص للعمال الزراعيين لأعمال الحصاد، هذه العلاوة محددة بـ 100 فرنك لأعمال الثورة التحريرية الجزائرية، وشدة تمسك وإصرار الشعب الجزائري على استرجاع حريته وأرضه المغتصبة.

ضف إلى ذلك أن مخطط الجنرال «شارل ديغول» المتمثل في مشروع قسنطينة 1958 كان قيد التفعيل بهدف عزل الجزائريين عن ثورتهم عن طريق إغرائهم!

وبالعودة إلى مناطق الرّواتب (I,II,III) نجد بأن:

مناطق الراتب بالمنطقة الأولى: منطقة الساحل المتيجة في محافظة الجزائر، المنطقة الساحلية، منطقة زراعة العنب وتسويق البستنة التابعة لمقاطعة وهران، دائرة قسنطينة.

المنطقة الثانية: منطقة القبائل بدائرة الجزائر العاصمة، المنطقة الوسيطة بمقاطعة وهران، منطقة التل بمقاطعة قسنطينة.

المنطقة الثالثة: مناطق أخرى من مقاطعة الجزائر، والمناطق المرتفعة من مقاطعة وهران، ومناطق الهضاب العليا بمقاطعة قسنطينة.

كان عمال الفلاحة يعانون من التمييز في الأجور، وكانوا يتلقون أجورا حقيرة ويستفيدون من شبه ضمان إجتماعي، ولم يكونوا يتلقون المنح العائلية، كان العامل يعاني من التمييز العنصري من عدة جهات:

- أولا باعتباره جزائري فليس له من الحقوق ما لغيره من الأوروبيين.
- ثانيا: كونه عامل فلاحي لا يتمتع بصلاحيات.
- ثالثا: أجور عمال الفلاحة أدنى من أجور عمال الصناعة والتجار.
- رابعا: من خلال القرار المؤرخ في 27 ديسمبر 1961، والذي طبق في 01 ديسمبر 1961.

د.رداءة السكن: يتوزع سكان الأحياء القصديرية في المدن الأربع الكبرى في الجزائر بنسبة (72.5%) حيث نجد 41.5% منهم في ضواحي العاصمة، و29% في ناحية وهران و30% في ناحية عنابة و07% فقط في ناحية قسنطينة، والجدول يوضح ذلك: «إن هذه الأرقام لسنة 1954م سترتفع بسرعة بسبب التطور الذي أحدثته الثورة التحريرية مما زاد في الهجرة الريفية وخطورة الكثافة في المدن الحضرية». وهو مأخوذ من «ديكلوتر» 1961:

بلدية حضرية	سكان البلدية المسلمين	السكان المسلمين في الأحياء القصديرية		
الجزائر (تكتل السكان)	293.000	86.000	41.5	30.3
وهران (تكتل السكان)	313.000	38.000	18.0	29.0
عنابة	66.000	20.000	09.5	30.0
قسنطينة	103.000	7.000	03.5	7.0
بلديات أخرى	769.000	57.000	27.5	7.5
المجموع	1.362.000	208.000	100.0	15.0

الجدول رقم (2): سكان الأحياء القصديرية سنة 1954
المصدر: كاتب كمال، أوروبيون، أهالي ، ويهود بالجزائر 1930-1962، تر: زيري رمضان، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 378

هناك تسمية أخرى أطلقتها (Germaine Tillon) على الأوضاع المزرية التي يعيشها سكان الاحياء القصديرية، في كتابه (L'Algérie en 1957)، وهي «Clochardisation» بمعنى انتشار التشرد والتسكع التي تدل على بؤس أوضاع الجزائريين النازحين من الريف والقرى إلى المدن والذين أضحوا بدون أراضي أو مستقبل حيث صرح قائلا: «بدون أمل آخر غير جني المحصول من العيش، فإن البؤساء لهم الاختيار بين الإيمان بالقضاء والقدر والرضى بالبؤس أو الهجرة الاجبارية إلى المدن أو فرنسا». (Stora, 1996)

في إحصاء آخر حسب (A. Sayed) و(P. Bourdien) في مؤلفهم « Le Déracinement» أنه إذا 90.5% من الأوربيين وفقط 19% من الجزائريين المسلمين يسكنون المدن، فإن عدد هؤلاء قد فاق عدد الأوربيين في كلّ المدن. ما عدا الجزائر العاصمة فحسب التقرير 43/57، ثم سوف يتطور. خلال حرب التحرير من 1954 إلى 1960 731.000 قروي قادم إلى المدينة. (Stora, 1996)

وللعلم فإنه من 1954 إلى 1958 لم تنشئ إدارة الاحتلال إلا 18823 وحدة سكنية حديثة مما ترك باب المطالبة بالسكن مفتوحا الأمر الذي جعل السلطات تفكر في ضرورة إقامة 12.000 وحدة سكنية جديدة: من نوع (أس، أل، أم).

إن إنشاء السكنات هو الوتر الرئيسي للسياسة للمرور إلى تطوير متطلبات المستهلكين، وقد تمت الإشارة إلى أهمية هذه الوسيلة لتبرير العائدات من خلال

المصاريف الخاصة بالبناء (Hartmut, 2000)، ومن إنعكاساتها وتأثيرها على إدارة والسياسة الفرنسية السكنية في الجزائر حيث توضع ثلاثة توجيهات مختلفة:

1. سياسة خاصة بتطوير شروط الحياة في الريف الجزائري وتحقيق الأهداف الرامية إلى بناء سكنات من أجل العمال المناجم الفحم ب «القنادسة» حتى يناموا في أسرتهم وليس على الحصير.
2. من أجل التخلص من الأحياء القصديرية التي أحاطت بمدينة الجزائر، التي ظهرت بفعل عملية التصنيع التي شهدت تطورا كبيرا وأعطتنا مجتمعا طبقيا (Stora, 1996)، وتقدر بحوالي 120 حي قصديري حسب السيد «جاك شوفالي»، ما بين سنة 1953 و1954، حيث عملت الهيئة الوطنية للسكن على إنشاء بيوت صغيرة من أجل أكبر عدد في الأشخاص الذين يعيشون في هذه الأحياء البائسة والفقيرة، غير أنها شيدت على المساحات التي أعطتها في الأخير شكل «أحياء قصديرية متطورة» (Hartmut, 2000).
3. هناك أراء متضاربة حول بناء سكنات بحجم يسمح لساكنيها بإستغلالها وحسب النمط الأوروبي.

2.الأمراض والأوبئة: عندما نتحدث عن الأمراض فنحن نتحدث عن الجزائريين لوحدهم، إن تحدثنا عن «العدوى» فنتحدث عن العدوى المتنقلة من الجزائريين إلى الأوربيين. وبلغة الأرقام والاحصائيات كذلك ونقلا عن الفرنسيين أنفسهم فإن الجزائر بيئة «غير صحية».

ومن الأمراض الخطيرة التي سجلت سنة 1954م في العمالات الثلاث الكبرى الجزائر، وهران، قسنطينة، حيث أن الإبلاغ عنها أمر إجباري. وهو ما يوضحه الجدول التالي:

	التيفوس		الجذري	حمى التيفويد	الدفتيريا
	الأوربيون	المسلمون			
الجزائر	01	16	03	130	203
وهران	-	04	52	209	213
قسنطينة	02	06	12	207	78
المجموع	03	26	67	546	494

الجدول رقم (3): أهم حالات الإصابة بالأمراض المصرح بها إجباريا سنة 1954م

المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie 1954,service de statistique générale, Alger, 1954, p 62

هناك حالات إصابة بأمراض خطيرة أخرى لم يصرح بها لعدة أسباب ومن هذه الأمراض الحمى الراجعة (عودة الحمى) وداء تآكل الأنسجة المتقرح؟ إضافة إلى 04 حالات «لإلتهاب السحايا» سنة 1954م؛ لقد شخصت بعض الحالات «للوباء» حيث أنها اختفت ثم عادت من جديد في أماكن متفرقة وبإصابات محدودة.

لقد لاحظنا بأن جميع المؤشرات التي تؤدي للإصابة بالأمراض الوبائية (السل)، وحمى التيفوئيد ، والجذري ، والدفتيريا وغيرها ... قد وظفت من طرف المصالح الإدارية المختصة في ذلك فنجد المجاعة، وانعدام النظافة، وقلة المياه الشروب، وحتى السكن واللباس الذي حرّ الصيف، وبرد الشتاء، إن هذا راجع إلى تدني المستوى المعيشي.

3.الهجرة: «سياسة التهجير»، أي تهجير الجزائريين إلى خارج وطنهم الأصلي كانت ضمن المخططات الاستعمارية التي مورست ضد الشعب الجزائري بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

لقد نشرت الإحصائيات الفرنسية سنة 1954، أن واحد على إثنين من الجزائريين لم يعثر على عمل يقوم به. وحتى الأفراد الذين واتتهم الفرص وعثروا على العمل في مكان ما، فإن أجورهم كانت منخفضة ولا تغطي حتى نصف النفقات السنوية، فقد كان هناك 300.000 عامل بالجزائر الذين كانوا يعملون في الصناعة والتجارة ومدخول 200.000 من هؤلاء العمال كان لا يتجاوز 20.000 فرنك قديم شهريا، وتشير تقارير الجنرال إلى أن معدل دخل العامل في الساعة الواحدة كان يتراوح بين 74 و91 فرنك قديم، بينما نجد أن معدل دخل العامل في فرنسا ½ هو 121 فرنك قديم في الساعة.

حيث تلاحظ أن «سياسة التنفير المتعمدة»؟! قد أدت إلى هجرة الجزائريين إلى فرنسا للبحث عن لقمة العيش. (فركوس، 2005)

تشير الإحصائيات إلى وجود حوالي 100 ألف جزائري في فرنسا، جميعهم تقريبا يعملون في المصانع، حيث أن الرصيد سلبي، والجدول الآتي يوضح حركة العمال الجزائريين:

السنوات	الذهاب	العودة	الرّصيد
1952	148.912	134.082	14.829-
1953	134.133	122.560	11.573-
1954	164.934	136.207	28.727-
المجموع	**447.970**	**392.850**	**54.529-**

الجدول رقم (4): حركات العمال الجزائريين 1952-1954

المصدر : Djilali SARI : La dépossession des fellahs, 1830-1962, Société nationale d'édition et de diffusion, Alger, 1975, p 116

الأسباب المؤدية إلى الهجرة (بوحوش، 1975) وهي كثيرة وأولها الاقتصادية ومنها انعدام الصناعة التي هي المصدر الرئيسي لدخل الأفراد في عصرنا هذا يجعلنا نلقي نظرة على المصدر الثاني للدخل وهو الفلاحة، والمشكلة هنا أن الأراضي الجزائرية الخصبة في يد المعمرين الجزائريين حيث أن 65% من قيمة المحاصيل الزراعية في سنة 1953م كان من نصيب الأوروبيين بالجزائر، بالإضافة إلى نسبة الأراضي الخصبة يشغلها الأجانب بالجزائر. وانعدام التوازن في ملكية الأرض بين الجزائريين والأوروبيين. فبينما كان معدل ملكية الجزائري في سنة 1954 لا يتعدى 14 هكتارا، كان معدل الأوروبي 109 هكتارات ويمكن مضاعفتها إن أراد ذلك.

- وجود سياسة القروض المالية الزراعية التي خدمت مصالح الأوروبيين بالدرجة الأولى دون غيرهم حيث وجهت إعانات «القرض المالي المخصص للتنمية الزراعية» إلى الفلاحين الأوروبيين الذين قدر معدل الدخل السنوي للفلاح منهم سنة 1954 بما يعادل 770.000 فرنك قديم، بينما كان معدل دخل الفلاح الجزائري آنذاك لا يتعدى 22.000 فرنك قديم فقط!

- انخفاض أجور العمّال بالجزائر، وارتفاع الرواتب الشهرية بفرنسا. والسبب في هذه الظاهرة هو قلة عروض العمل حيث كانت فرص العثور على أية وظيفة قليلة والجالية الأوروبية التي كانت تقوم بتشغيل عدد محدود من العمّال لم تستطع الاستفادة من الطاقات الإنسانية المتوفرة في أسواق العمل.

بالنسبة إلى الجزائريين المهمشين فإن المتروبول هي أرض الميعاد، إن النمو الديمغرافي وعدم كفاية الموارد المحلية، والأمل في الراتب المرتفع هي أصل الهجرة

الجماعية إلى فرنسا. ثم إن الهجرة إلى العاصمة (Métropole)، حركة طبيعية حتمية: من المنطقي أن تقوم دولة مكتظة بالسكان بتصدير الفائض من سكانها إلى بلد يفتقر إلى القوى العاملة.

لكن النظام الاستعماري يجد نفسه أيضا في الجزائر، لأن العمّال الجزائريين في فرنسا يرسلون أجورهم لإعالة أسرهم، ففي عام 1955 اعترف الجنرال «إدغار فور» رئيس المجلس آنذاك، إن ثلاثمائة ألف عامل (300.000) من شمال إفريقيا موجودون في فرنسا، ويدعمون حاليا 1.500.000 شخص في الدوّار؟ (Egretaud, 1961)

إن الهجرة لم تكن فردية فقط بل كانت عائلية في سنة 1954 حيث قدر عدد العائلات التي كانت تقطن بفرنسا حولي 5.000 عائلة جزائرية ليصل العدد سنة 1961 إلى 20.000 عائلة مسلمة بفرنسا (Hartmut, 2000)، وبمجرد وصول المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا يتم عملية الفرز والإنتقاء تم التكوين، حيث المهام التي توجه إلى العامل الجزائري والتي لن تكون سهلة بل متعبة وشاقة ذلك أن العامل الفرنسي لا يمكنه تحمل ذلك، تستمر عملية التكوين مدة سنة واحدة، فمن بين 24.000 مهاجر جزائري، تم إختيار 17.000 عامل (Hartmut, 2000). في سنة 1956 كانت نسبة العمال الجزائريين 68% من الميتروبول، لتصبح 65% سنة 1959، تم في سنة1961، 65% تم 70% وهو ما سيساعدهم إجتماعيا.

	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
المهاجرون	159	201	85	76	49	74	82	133	180
المغتربون	134	173	81	58	59	52	58	127	155
الراتب	+25	+28	+3	+18	-10	+21	+23	+6	+25

الجدول رقم (5): ميزان هجرة ونزوح المسلمين بين الجزائر وفرنسا (بالآلاف)

المصدر: Hartmut Elsenhans : La guerre d'Algérie 1954-1962, édition EDIF, Alger, 2000, p751

- ثالثا: الإصلاحات الاجتماعية

1.الحماية الاجتماعية: إن الانقسام الاجتماعي الأكثر وضوحا هو الذي يفصل بين العمّال الدائمين والعمال المتقطعين (غير دائمين)، والعاطلين، والعمال اليوميين، والتجار الصغار، وثلاثة شروط قابلة للتبادل تقع غالبا على التوالي على نفس الفرد، اعتمادا على ما إذا كنا نعتبر جميع الأفراد الذين عملوا أقل من 11 شهرا بدوام كامل، يمكننا

تقدير نسبة 22.2% أو 30.6 عمّال متقطعون بين جميع الموظفين، ويتكون الفارق جزئيا من إجمالي العاطلين عن العمل، ولم يكونوا قد عملوا لشهر واحد بدوام جزئي أو كامل، أي 5.1%.

إذا لاحظنا أن 69.4 من الموظفين صرحوا بأنهم عملوا لأكثر من 11 شهرا بدوام كامل مقابل 73.7% فقط بدوام كامل وبدوام جزئي، فيمكننا أن نستنتج أن العمال ينقسمون بوضوح إلى مجموعتين:

– منهم المستقرون إلى أبعد حد.

– ومنهم غير مستقرين للغاية.

بالنسبة لفئة كاملة من الجزائريين إن العمل والحماية أو الأمن الاجتماعي تمثل لهم بعض الأعمال «وظائف الأحلام»، لأنها لطيفة ومستقرة، وخلال القيام باستقصاء خاص بالعمل المرغوب فيه طبعا في ظل السياسة الإستعمارية الفرنسية المسيطرة على كلّ شيء، فنجد من يريد أن يصبح حارسا ليليا أو كناسا في مكتب، حيث إنها أقل إيلاما أو تعبا، وهناك من يصرّح بأنه اتخذ خطوات من أجل أن يعمل في محّل بقالة بالجزائر العاصمة، ومن يسعى ليكون بستانيا أو حارسا أو مشرفا أو وظائف أخرى من هذا القبيل. (Bourdieu, 1963)

بالنسبة لسنة 1954 فإن أقساط التأمين مدمجة من نشاط شركات التأمين حسب منشأها، حيث تشمل: الأقساط المكتسبة والأضرار المعوضة في الجزائر وفرنسا والبلدان الأجنبية، حيث نلاحظ بأن القيمة المالية للتأمين والتعويض تختلف بين هؤلاء:

فبالنسبة للجزائريين	– 1.893 مليون فرنك قديم للأقساط المدفوعة – 854 مليون فرنك قديم للأضرار المعوضة
بالنسبة لفرنسا	– 10.056 مليون فرنك قديم للأقساط المدفوعة – 4.489 مليون فرنك قديم للأضرار المعوضة
بالنسبة للأجانب	– 1.080 مليون فرنك قديم للأقساط المدفوعة – 446 مليون فرنك قديم للأضرار المعوضة

الجدول رقم (6): أقساط التأمين مدمجة من نشاط شركات التأمين

المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie 1954,service de statistique générale, Alger, 1954, p 206

حيث أن: المجموع بالنسبة للأقساط المدفوعة بـ 13.029 مليون فرنك قديم و5.789 مليون فرنك قديم بالنسبة للأضرار المعوضة.

إن الفرق بين النظام الفرنسي والنظام الجزائري شاسع فيما يخص المنح العائلية: فهي لا وجد لها في الفلاحة، وهي بالنسبة للتجارة والصناعة ثلاث مرات أقل من فرنسا، وهكذا فإن طفلا مسلما واحدا من بين خمسة يعطي الحق في المنحة.

وحينها فهو لا يمثل إلا ثلث (1/3) الطفل الفرنسي! وأخيرا فإن نظام العمال الجزائريين في فرنسا الذين بقيت عائلاتهم في الجزائر، لا يشبه نظام الفرنسيين، فإن الزوجة والأطفال لا يستفيدون إلا من الحقوق التي تستعرف بها «الجمعية الجزائرية» وهكذا بمؤهلات متساوية وعائلات متساوية وأجرا متساو، سنلاحظ الفروق التالية في 31 ديسمبر 1954.

بالإضافة إلى أن العائلات الجزائرية، الماكثة في الجزائر لا تستفيد من أي امتياز للعمل الصحي والاجتماعي لصناديق المنح العائلية: المنح ما قبل الولادة وعند الولادة والمنح والقروض السكنية.

إلا أنه إذا كانت نسبة المنح خلافا لم يتم في فرنسا-مرتبطا بالأجر مع سقف 15% بحيث لا يستطيع أن يتجاوز 2.400 فرنك للشهر وللولد الواحد، فإن نسبة مساهمة رب العمل تبقى بدون تغيير 7.516 من الأجر المدفوع في هذه الظروف فإن الصناديق الفرنسية لها أرباح سنوية على حساب الجزائر: من 5.6 مليار (بدون أجر واحد) إلى 11 مليار (مع أجر واحد)1. وتوجد إحصائيات أخرى عن الفرق في المنحة العائلية بين الفرنسيين والجزائريين رغم توفر كلّ شروط الاستفادة خاصة العمل والأجر بين جزائري مسلم يعمل في فرنسا وآخر باريسي:

[1] Colette et Francis Jeanson, op-cit, p 196.

	باريسي	جزائري	الفرق (-)
طفلان (2)	11.629	4.800	6.829-
ثلاث أطفال (3)	20.484	7.200	13.284-
أربع أطفال (4)	27.744	7.600	20.144-

الجدول رقم (7): الإعانة الشهرية بالفرنك للمنح العائلية المدفوعة في عام 1955 إلى الفرنسي وإلى جزائري يعملان في العاصمة الميتروبول

المصدر: Daniel LEFEUVRE : Chère Algérie, La France et sa colonie 1930-1962, Flammarion, France, 2005, p 97

لم يشرع في تطبيق مزايا الضمان الاجتماعي على العامل الجزائري إلا في شهر أفريل 1950، وبطبيعة الحال، إن الحصول على مزايا الضمان الاجتماعي مشروط بحصول العامل على عمل دائم. وحتى العلاوات التي كانت تمنح في الجزائر ضعيفة ولا تضاهي ما يمنح في فرنسا للعامل البسيط فمثلا كان من حق العامل الذي له أربعة أطفال أن يحصل على 7.600 فرنك قديم كمنحة عائلية وذلك في إطار قيامه بعمل دائم بالجزائر، وفي حالة القيام بنفس العمل في فرنسا فإنه من حق ذلك العامل نفسه الذي له أربعة أطفال أن ينال 27.744 كمنحة عائلية. (بوحوش، 1975)

2.الخدمات الصحية الفرنسية

أ.الهياكل الصحية: قدر عدد المستشفيات سنة 1954م ... 1955م في الجزائر أو بالأحرى في شمال الجزائر (en Algérie du nord) بـ:(Annuaire statistique de l'algérie, 1954)

1. المستشفيات العسكرية ← 12
2. المستشفيات الجهوية ← 30
3. مستشفيات الملحقة (Rattachés) ← 72
4. مستشفيات مدنية عادية (Ordinaire) ← 16
5. مستشفيات إضافية (Auxiliaire) ← 03
6. المستشفيات المتخصصة (Spécialisés) ← 16
7. المستشفيات الخاصة (Privés) بنوعيها المتخصصة (06) والمتعددة الخدمات (04)

بينما قدر عدد المراكز الصحية سنة 1960م في الجزائر كلّها بـ 166 مركزا موزعة 21 مركزا في الجزائر، (06) في المدية، (04) في الشلف، 09 في تيزي وزو، (26) في وهران

و18 في مستغانم، (04) في سعيدة، وتيارت (16) مركزا في تلمسان، (21) مركزا في قسنطينة، 09 في باتنة، 17 عنابة، و10 مراكز في سطيف، بالإضافة إلى قاعات العلاج التي قدر عددها إلى غاية 1960/12/13 بـ 549 قاعة. (Annuaire statistique de l'Algérie, 1961)

ب.الموارد البشرية: إن التوزيع الجغرافي لعمال الصحة شهد نفس عدم المساواة مثل الهياكل الصحية، فحسب التقرير المعد من طرف (اللجنة العليا للسكان)، إذا كانت بعض المناطق المخطوطة لها كثافة طبية تشبه تلك الموجودة في فرنسا، فإن المناطق المعزولة محرومة تماما من كلّ اسعاف طبي. (كاتب، 2001)

حسب مصادر أخرى، كان «الطاقم الطبي»، يتكون من 1.807 طبيبا في الجزائر، مما يعني أن هناك طبيب واحد لكل 50250 شخص. وفي فرنسا طبيب واحد لكل 1000 شخص، إلا أن هذه النسبة غير صحيحة لأنها تخص كلّ السكان.

ولا داعي للحديث عن الصيادلة لأن ما سنجده كذلك بالجزائر هو صيدلي واحد لـ 145.533 ساكن في الجزائر، يقابله صيدلي واحد لـ 2.454 شخص في فرنسا. (Stora, 1996)

وعليه كان في سنة 1956م 48.8% من الأطباء، 39.7% من الصيادلة 48.1% من أطباء الأسنان، يتمركزون في دائرة الجزائر العاصمة التي تضم 13% من مجموع السكان، بينما في الدائرة الأكثر كثافة في الجزائر وهي دائرة تيزي وزو فلا يوجد سوى 18% من الأطباء، 3.8% من الصيادلة، و1% من أطباء الأسنان. (كاتب، 2001)

ج.العلاج الطبي: علينا أن نعلم بأن للعلاج ثمن ولو كان بسيطا أو رمزيا غير لأنه ليس مجاني، وقد صدر هذا القانون بداية من تاريخ 01 جويلية 1950م ويطبق على المرضى البالغين، قدر المبلغ بـ 1.580 فرنك بداية من تاريخ 01 جويلية 1954م. (Annuaire statistique de l'algérie, 1954)

هناك مجهود للحد من عدم المساواة بإحداث مستشفيات ثم مستوصفات أهلية ولكن الفارق يبقى كبيرا، وللحد من عدم التوازن هذا أمام العلاج هناك مساعدة طبية مجانية (كاتب، 2001)، وضعت واخذت طابعا قويا غداة تمرد 1954؟ كما يظهر في الجدول:

السنة	الدائرة الطبية	أطباء	الموظفون الإضافيون	عدد الكشف الطبي
1952	279	255	259	868800
1953	275	255	376	1068000
1954	276	266	363	15921000
1955	280	257	371	1807000
1958	299	257	456	2610400

الجدول رقم (8): المساعدات الطبية المجانية
المصدر: إحصائيات عامة للجزائر.

لعل ما يهمنا من الأهداف في دراستنا هذه هو كيف استعملت فرنسا المحتلة الطب وسيلة للتجسس والاستيطان، حيث لم تتوان سلطات الاحتلال في استخدام «الطب» هذه المهمة النبيلة جدا لخدمة اغراضها الشخصية وتسخير اطبائها لتحقيق ذلك.

لقد عمدت السلطات الاحتلال الفرنسي وخاصة عمال ومستخدمين، ومسيري مراكز الشرطة، ومكاتب (لاصاص)، وكذلك مراكز التعذيب أو داخل المعتقلات والمحتشدات.

وكما أن الطبيب الفرنسي جزء من الهيئة الاستعمارية، فقد كان وبالضرورة «مجرم الحرب» إذ أنه يساهم في تعذيب الثوار، وهذا امر ثابت وحقيقي تؤكده الأدلة والبراهين، ثم بحيث يمنح «الطبيب» صفة «الضابط» التي لا تغير سوى عن الرغبة في القيادة، والحرب والعنف. (توران، 2005)

ومنه تدخل حملات التلقيح في إطار الخدمات الصحية الفرنسية المقدمة للجزائريين باسم الرعاية الطبية الاجتماعية.

حيث تنظم حملات التلقيح الإجباري ضد الأمراض الوبائية المعدية حسب المقاطعات الكبرى الجزائر (العاصمة، وهران، وقسنطينة)، وفي مناطق الجنوب، وعلى السواحل.

غير أن عدد الأشخاص الملقحين يختلف من وقت إلى آخر، فنرى بأن عدد الأشخاص الملقحين سنة 1954م أقل من عدد الملقحين أو أكثر في سنة أخرى ضد نفس المرض (الوباء) سنوات 1958 أو 1960...

كما نستنتج بالإعتماد على نوع التلقيحات بأنه توجد مشاكل صحية خطيرة ظهرت لدى الجزائريين دون غيرهم. في حين تبقى مناطق الجنوب بيد الأطباء العسكريين.

المقاطعات	حمى التيفوئيد	ضد التيفوس	ضد الجذري	ثلاثي مشترك	ضد الدفتيريا	ضد الكلب
الجزائر العاصمة	48	10	256.228	250	5.150	-
وهران	254	12	213.962	8.415	13.556	514
قسنطينة	237	94	476.452	75	19.927	873
المراقبة الصحية على الحدود	04	327	11.147	-	-	-
المجموع	**543**	**443**	**957.789**	**8.739**	**38.633**	**1.387**

الجدول رقم (9): التلقيح حسب العمالات لسنة 1954م

المصدر: Annuaire statistique de l'Algérie 1954,service de statistique générale, Alger, 1954, p 64

غير أن عمليات التلقيح لسنة 1960م (Annuaire statistique de l'Algérie, 1961) تظهر ارتفاعا في عدد الأشخاص الملقحين واختلافا في نوع التلقيح، لقد قدر عدد الأشخاص الملقحين ضد الأمراض الوبائية والمعدية في العمالات الثلاث الجزائر، وهران، قسنطينة سنة 1960م بـ 1.054.936 شخص منها 606.119 شخص لقحوا ضد الجذري و156.042 ضد التيفوس، و48.499 شخص لقحوا ضد الدفتيريا، و74.908 لقاح ضد التيفوئيد.

1. 125.428 لقاح ضد داء (D.T.T.A.B) أي الدفتيريا، التيتانوس والتيفوئيد.
2. 37.338 لقاح ضد داء (D.T) أي الدفتيريا والتيتانوس (Diphtérie et Tétanos)، وضد داء (DT.C) الدفتيريا Diphtérie والسعال الديكي Coqueluche.
3. 6.602 لقاح ضد داء (Polio-rage) شلل الأطفال.

خاتمة

نستنتج ختاما أن السياسة الفرنسية في المجال الاجتماعي خلال الثورة التحريرية (1954-1962م) تعكس بوضوح النزيف الإستعماري للحقائق والوقائع التاريخية.

حيث أنها عملت على ضرب الاستقرار الاجتماعي وتغيير طريقة عيش الجزائريين والسيطرة على مصادر رزقهم، ومنه قلّة فرص العمل وانخفاض الأجر بل وانتشرت البطالة وتدني مستواهم المعيشي لدرجة التسوّل والنشرّد والإقامة في الأكواخ...

بالإضافة إلى ذلك قامت فرنسا بالتسبب بإمراض الجزائريين عن طريق الإجراءات اللّاصحية (تكريس الفقر والمرض والمجاعة، والمحتشدات، والأسلحة المحظورة دوليا...) أما الخدمات الصحية فهي مشروطة ورمزية بالنسبة إلى شعب تجاوز العشر ملايين نسمة حيث العلاج الطبي موجّه لفئة معيّنة من المرضى وبأهداف محددة مسبقا، والحماية الاجتماعية أيضا مشروطة ويتوقّف على الولاء وعدم العداء لفرنسا.

قائمة المراجع

- أبو القاسم سعد الله. (2007). تاريخ الجزائر الثقافي 1954-1962 (المجلد الجزء 10). الجزائر: دار البصائر.
- أحمد الخطيب. (1958). الثورة الجزائرية (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت: دار العلم.
- إلزنهانس هارتموت. (2005). فشل الإستعمار الفرنسي في الجزائر. (أحمد بن محمد بكلي، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.
- إيفون توران. (2005). المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830- 1880. (عبد الكريم أوزغلة، المترجمون) الجزائر: دار القصبة للنشر.
- جوان غيليسي. (1960). الجزائر الثائرة (الإصدار الطبعة الأولى). (حماد خيري، المترجمون) بيروت: دار الطليعة.
- شارل روبير آجيرون. (2008). تاريخ الجزائر المعاصرة. الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع.
- صالح فركوس. (2005). مراحل تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الإستقلال. عنابة: دار العلوم للنشر و التوزيع.
- عمار بوحوش. (1975). العمال الجزائريون في فرنسا. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع.
- كمال كاتب. (2001). أوروبيون، أهالي، و يهود بالجزائر 1930-1960. (رمضان زبدي، المترجمون) الجزائر: دار المعرفة.
- الهواري عدي. (1983). الإستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الإقتصادي و الإجتماعي 1830-1960 (الإصدار الطبعة الأولى). لبنان: دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع.

- Annuaire statistique de l'algérie. (1954). Alger: services des statistique générale.
- Annuaire statistique de l'Algérie. (1961). Alger: services des statistique générale.
- Bourdieu, P. (1963). Travail et travailleurs en Algérie. Paris: Mouton et Co.
- Colette, & Jeanson, F. (1983). L'Algérie hors la loi. Alger: ENAG.
- Denic, C. (1975). Economie de l'Algérie, Les cahiers de la formation administrative. annaba.
- Egretaud, M. (1961). Réalité de la nation Algérienne. Paris: sociales.
- El Moudjahid. (1959). El Moudjahid(40).
- Hartmut, E. (2000). La guerre d'Algérie 1954-1962. Alger: EDIF.
- Lefeuvre, D. (2005). Chère Algérie, la France et sa colonie 1930-1962. France: Flammarion.
- Stora, B. (1996). Histoire de l'Algérie colonial 1830-1954. Alger: ENAL.